«مسرحية التعارض» بين واشنطن وتل أبيب

حسن مدن

إن وُجِدَت «مسرحية» في المواجهة الدائرة في المنطقة، فهي «مسرحية التعارض» المزعوم بين وجهتي النظر الأميركية والإسرائيلية في طريقة إدارة هذه المواجهة، سواء تعلّق الأمر بالعدوان الصهيوني المستمرّ منذ أشهر على قطاع غزّة أو بتبادل الضربات بين إيران وإسرائيل. كلّ ما في الأمر أنّ لكلّ من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الأميركي جو بايدن حسابات خاصّة متّصلة بالوضع الداخلي، فالجنوح إلى الهدنة في غزّة كي لا نقول وقف العدوان عليها، فضلاً عن التهدئة مع طهران، سيُفْقِدُ نتنياهو ورقته الأساس التي تبقيه رئيساً للحكومة في إسرائيل، في ظلّ استقطاب داخلي حَرِج، أجّجته أزمة الرهائن المُحتجزين في غزّة، فيما يبدين على عتبة انتخابات رئاسية حاسمة في الأشهر المُقبلة، والعدوان على غزّة بشباعته المستمرّة، ومخاطر انجرار المنطقة نحو حرب إقليمية شاملة، قد تُضعف فرصته، هو الآخر، في البقاء.

أيّ حديث عن تضارب أو تناقض في الرؤى بين واشنطن وتل أبيب مجرّد وهم. هناك اتحاد في المصالح بينهما، راسخ واستراتيجي ومتين، وتنسيق وتعاون في تنفيذ المهام، حتى إن بدا أنّ لكلّ من المتربّعَيْن على قمّة السلطة في البلدَيْن، نتنياهو وبايدن، بعض الحسابات التي لا تنال من جوهر التحالف بينهما، وإنّما تتّصل بأمور شكلية ليس أكثر. فاجتياح أراضي غزّة وارتكاب ما يُرتكب فيها من فظائع ما كانا ممكنَيْن لولا التغطية السياسية والدعم اللوجستي بوجوهه كافّة من إدارة بايدن. آخر «الفيتوهات» الأميركية المُتّصلة بالحقّ الفلسطيني كان تعطيل إرادة غالبية أعضاء مجلس الأمن بمنح العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، رغم الدعم الساحق الذي ناله المُقترَح، علماً أنّ 137 من الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة (193 دولة) اعترفت حتى اليوم بدولة فلسطين، ما يُظهر زيف كلّ ما يقال على ألسنة كبار المسؤولين الأميركيين من تأييدهم حلّ الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلّة، وسعيهم إليها. فكيف يستقيم ذلك مع تعطيل هذا القرار وسط تحذير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس من انزلاق الشرق الأوسط إلى «نزاع إقليمي شامل»؟

مثال آخر لا يقلّ بلاغة، وجدناه في حجم الدعم العسكري الذي قدّمته واشنطن لإسرائيل خلال تصدّيها للهجوم الإيراني ردّاً على استهداف تل أبيب القنصلية الإيرانية في دمشق ومقتل عدد من القادة العسكريين الإيرانيين. وهو استهدافٌ قوبل بغضّ طرف أميركي، فغالبية المُسيّرات والصواريخ الإيرانية أسقطتها الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا قبل بلوغها الأراضي المحتلّة.

وعن صحيفة جيروزاليم بوست العبرية، تنقل «بي بي سي» ما قالته الكاتبة الإسرائيلية كوكي شوبير إيسان: «قبل بضعة أيام فقط، بدا أنّه جرى التخلي عن إسرائيل وإزدرائها من جانب كلّ دولة على وجه الأرض تقريباً، لم يكن لدى الولايات المتّحدة أيّ مشكلة في انتقاد الطريقة التي تدار بها الحرب... وكانت النيّات الحسنة لدى الجميع تقريباً قد تأثّرت. تبخّرت في الهواء، ما جعلنا نشعر كما لو كنا وحدنا». لكنها تستدرك: «تطوّر مفاجئ وغير متوقّع أوضح أننا لسنا وحدنا في المعركة». ثمّ عدّدت أوجه الدعم الذي حصلت عليه إسرائيل من الدول التي ذكرنا بعضها، إذ اعترضت طائرات عديدة من دون طيّار في أثناء تحليقها باتجاه إسرائيل، بأنظمتها التكنولوجية المتقدّمة. كانّ واشنطن والمُنخرطين معها في تحالف وأوجه تعاون بدّدوا الوهم الذي يجري ترويجه عن تعارض في المواقف. فعندما يتعلق الأمر بما يصفونه «أمن إسرائيل»، فإنّ هؤلاء الحلفاء، بقيادة الولايات المتحدة، لن يتردّدوا في الانخراط المباشر في المواجهة التي قد تدفع المنطقة نحو حرب إقليمية لن تُبقي ولن تذر، فليس المهمّ أمن المنطقة واستقرارها وسلامة شعوبها وحقّها في السيادة، وإنّما حماية «الصنيعة» إسرائيل.

الهجوم الإيراني والرسالة الأردنية

محمد أبو رمان

لا أظن أنّ أحداً من الأردنيين كان يودّ أو يرغب في أن تُعتَرَض المُسيَّرات الإيرانية فوق سماء بلده، فالدولة والشعب معاً، في الأردن، كانوا منذ بداية العدوان على غزّة مع شعبها وضدّ جريمة الإبادة الإسرائيلية، وتصدّر الأردن الحرب الدبلوماسية مع إسرائيل، وعمل بصورة دؤوبة على نقض الرواية الإسرائيلية، وكان أوّل دولةٍ اخترقت الحاجز الإسرائيلي بإنزال المساعدات جوّاً، وبإعلان أنّ أيّ تهجير للفلسطينيين خارج فلسطين بمثابة إعلان حالة الحرب من إسرائيل، وبالضرورة انتهاء معاهدة السلام بين الدولتين. ليس ما سبق من المقاربة الدفاعية، لكن فقط للتذكير بالمكان الذي يتموضع فيه الأردن استراتيجياً وسياسياً في ملفّ العدوان على غزّة، وهو المكان الذي التزم، ولا يزال يلتزمه الأردن، حتى عند نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وإعلان الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، صفقة القرن، إذ وقف الأردن ضدّ كلّ محاولات تصفية القضية، وعمل بكل طاقته بدلوماسياً وسياسياً في الاتجاه المعاكس، وكان في السياق نفسه مُتحفّظاً على ما يُسمّى «السلام الإقليمي» أو السلام الإبراهيمي، الذي يقوم على تطبيع العلاقات من دون الوصول إلى حلّ للقضية الفلسطينية، ومن ذلك رفضه فكرة «الناتو العربي» (الإسرائيلي العربي) في مواجهة الحلف الإيراني، حينما طُرحت في دوائر إسرائيلية.

إذاً، ما الرسالة الأردنية في التصدّي للمُسيَّرات الإيرانية فوق الأردن؟ باختصار، المسألة مرتبطة بالسيادة أولاً، وهذه مسألة بديهية في السياسات بين الدول، وتُمثّل جزءاً من معيار الاحترام والكرامة، وربما كان بإمكان الأردن أن يتجاوز ذلك لو كان هناك، مثلاً، استئذان إيراني مسبق أو إعلام للأردن بالأمر، وكلّ ما حصل صحيح، فعندما اتخذ صانع القرار الأردني قراره بالتصدّي للمسيَّرات، لم تكن الرسالة إلى إيران فقط، بل أيضاً، إلى إسرائيل والولايات المتّحدة، كما ذكر وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، (على قناة المملكة بعد يوم من الهجوم الإيراني)، وما قاله الرجل ليس كلاماً لدغدغة العواطف وتحسين الصورة، بل هو القرار الحقيقي في ما أُعلن وما خُفي من الحسابات الأردنية، ودلالة ذلك أنّ الطائرات الحربية الأردنية استمرّت في التحليق في سماء عمّان، خلال الليالي التالية، لمنع أيّ اختراق، ووصلت الرسالة واضحة إلى الإسرائيليين، إلى أن وقع الهجوم الإسرائيلي الغامض على إيران، ولكن بالتأكيد، لم يكن عبوراً ولا مروراً فوق الأردن. لا توجد هنالك ثقة بين الأردن وإيران، هذا صحيح، وتعتبر إيران الأردن قاعدة أميركية متقدّمة، وهذا ما يدركه صُنّاع القرار في عمّان، ويواجهوا به الإيرانيين في نقاشات سرّية سابقة. وفي المقابل، ليس للأردن عداوة جوهرية مع إيران، إنّما هو إدراك بأنّ الأجندة الإيرانية ليست ودّية تجاه الأردن، وأنّ الضرية في الحقيقة لم تكن موجّهة لإنقاذ أهل غزّة بل هي، في الحقيقة، جزء من لعبة الصراع على النفوذ الإقليمي، ولتأكيد قواعد معيّنة في هذا الخصوص، بعد ضربة القنصلية في طهران. بالتأكيد، لم تكن الضربة الإيرانية مسرحية، بل ذات دلالات استراتيجية مهمّة. وفي المقابل، لم يقبل الأردن على نفسه أن يكون مسرحاً لمثل هذه الرسائل المتبادلة، وأن يكون معبراً للقوات والطائرات والصواريخ. وأراد أن تكون الرسالة الأردنية واضحة، ليس في الموقف من هذه الواقعة فقط، بل أمام أي تطوّرات مُحتملة، بريّاً أو جوّاً أو حتى بحراً، وللتذكير، كان المسؤول الأمني في كتائب حزب الله العراقي (الموالي لطهران) قد صرّح قبل أيام باستعداد «المقاومة في العراق» لتجهيز ما تسمّى المقاومة في الأردن (طبعاً لا يوجد مصطلح مثل هذا أردنياً) بأسلحة وصواريخ لمهاجمة إسرائيل وقطع الطريق البرّي!)

ليس المجال الآن لمناقشة السياسات الإيرانية في المنطقة، ولا تقييمها، لكنّ المقصود أنّ الضربة الإيرانية انطلقت من حسابات دقيقة جدّاً ومُركّبة، وبالنسبة إليها مسألة النفوذ والمصالح الاستراتيجية أكثر أهمية بكثير من حرب غزّة، والأمر كذلك بالنسبة إلى تركيا التي توارت عن الأنظار. وعلى هذه القاعدة، تصرّف الأردن لحماية أمنه الوطني، ومصالحه الاستراتيجية، ولم تتزحزح قناعته بموقفه من العدوان على غزّة ولا من اليمين الإسرائيلي المتصهين، ولا من مخطّطات التهجير الخطيرة وتهويد القدس.

الرسائل الخطيرة في «كسر عضم»

أحمد البرهو

في المستوى السياسي، يمكن التمييز بين نظام ديمقراطي وآخر غير ديمقراطي من خلال النظر في النّية الوصول إلى ذروة السلطة وممارستها. لكنّ المستوى السياسي يمثّل أيضاً ذروة الاختلاف بين ثقافة الحرّية والديمقراطية، والاستبداد ثقافة وممارسة، في حين ثمّة مستوى ثقافي يمكن من خلاله التعبير عن نظام بشّار الأسد مثلاً، بوصفه خطاب سلطة غير شرعيّة تتحكّم بالسوريين، ويمكن من خلال المستوى الثّقافي أيضاً، التعبير عن ثورة الحرية بوصفها خطاباً مناهضاً لتلك السّلطة وثقافتها. يمكننا التعرّف إلى المؤيّدين والمعارضين سياسيّاً عبر ملاحظة الاصطفافات المُعلنة، لكن هل يمكن التمييز بين عمل ثقافي وآخر بالطريقة ذاتها؟

مع انطلاقة الثورة السورية، قدّم الفنان السوري المعارض سميح شقير عمله الفنّي «يا حيف»، العمل الذي لم تذكر كلماته «بشّار الأسد» بالاسم، ولم يكرّر هتاف السوريين: «الشّعب يريد إسقاط النظام»، بل استلهم المبدع من الشّارع توجّهه، واتّكأ على الموقف الإنساني لينتج مقولات ثقافيّة مناهضة للنظام الذي يدير ظهره للأعداء، ويقتل الشعب والأطفال. ومن ناحية المبدأ، ليس العمل الثّقافي، الأدبي أو الفنّي، مُخصّصاً لطرح الموقف السياسي بالطريقة التي يطرحها حزب أو تكتّل سياسي، وحين نكون في خضمّ صراع قيمي، كما هو حال الشعب السوري مع نظامه الحاكم، فإنّ العمل الثّقافي يغدو ميداناً لممارسة الأطروحات الثّقافيّة، فالنظام القائم على حكم النخبة المنتهية إلى «القيادة الحكيمة»، سيطرح غالباً ثقافة تبرّر نموذج حكمه السّياسي، منها تمجيد شخصيّة البطل الفرد في الأعمال الدرامية، ذلك البطل الذي في وجوده يكون الخير كلّه، وفي غيابه يكون الشرّ كلّه، فـ«البطل» هو المعادل الموضوعيّ لـ«القيادة الحكيمة».

ويمكن للنظام الحاكم في سورية، بقانون الطوارئ منذ 1962، ثمّ بقانون مكافحة الإرهاب منذ 2012، وبذريعتي حماية الشعب والاستقرار، أن يُروّج عبر أعمال ثقافية نمطاً ثقافيّاً يُبرّر «المنع بذريعة الحماية»، فيظهر كلّ من تجاوز المانع، في العمل الثقافي، نادماً وخاسراً، فيصبح المزاج الشعبي أكثر تقبّلاً لممارسات سلطة منع النّاس من حقوقهم الأساسيّة والمدنيّة، بذرائع حمايةٍ مختلقة.

كان النظام السوري يحتكر مساحة التأثير في الرأي العام، إلّا أنّ انتشار الفضائيّات والمواقع الإلكترونية كسر ذلك الاحتكار. ومع انطلاق الثورة، بدأت مشاريع إعلاميّة مُعارضة، نضجت وتحكّم عليها منازلة النّظام، ثقافيّاً، في السّاحة السوريّة خصوصاً، وكسر الحواجز المادية والثقافيّة التي صنعها النظام لأسر جزء من سورية والسوريين، ونبذ جزئهما الآخر، ما جعل من تلك المشاريع الإعلاميّة المُعارضة أمام مسؤوليّة صياغة خطاب ثقافي سوري مسؤول أمام الرأي العام بوصفه الجهة المُوجّهة.

أخيراً، انتهى بثّ حلقات «كسر عضم 2» على «تلفزيون سوريا» (وتلفزيون العربي 2)، بعد اعتراض ناشطين معارضين لنظام الأسد على بثّ حلقات مُسلسل وصفوه بـ«المؤيّد» على قناة مُعارضة. وأثار المُعترضون اتهامات طاولت المحطة وإدارتها، المعروفتين بانحيازهما لثورة السوريين، حتى كاد بعض الرأي العام يتوهّم وصول المُعترضين إلى اكتشاف حقائق خطيرة بشأن المسلسل قبل اكتمال عرض نصف حلقاته الثلاثين أو أنّهم تمكّنوا من فك «شيفرة» رسائل خطيرة أرسلها النظام عبر المسلسل لاختراق المجتمع السوري الثائر، فاخذ المُعترضون على عاتقهم مهمّة حماية السوريين من التعرّض لتلك الرسائل الخطيرة (!) وبعيداً عن النكاية، لعلّ بإمكاننا، بعد متابعة الحلقات كاملة، تقديم كلمة بشأن المعالجة الدرامية للمسألة القانونيّة في سورية، كما قدّم لها «كسر عضم 2». فالمسلسل يعالج فترة جاءت ما بعد «ثورة 2011»، حين هيمن قانون الطوارئ، ثمّ مكافحة الإرهاب، على الشعب السوري والمؤسّسة القانونيّة طوال حكم نظام «المنع بذريعة الحماية». وتمثّلت سلطة الحماية واقعيّاً بالمؤسّستين العسكريّة والأمنيّة، ومن ثمّ، نشأ تحالف واقعي بين «الفساد والمال وسلطة الأجهزة الأمنيّة»، وكان مرجّحاً أن يلتفّ ذلك التحالف فنيّاً أيضاً، حول الأجهزة الأمنيّة محوراً أولاً للفساد

> العمل الثّقافي، الأدبي أو الفنّي، ليس مخصّصاً لطرح الموقف السياسي بالطريقة التي يطرحها حزب أو تكتّل سياسي، بل ميدان لممارسة الأطروحات الثّقافيّة

والسّلطة، لذا قد يصعب على السوريين تصديق أنّه يمكن لمحام فاسد، في ظلّ غياب القانون، أن يتجاوز بفساده سلطة رجال المخابرات. وفي سياق المعالجة ذاتها تكرّرت في أثناء حلقات المسلسل جملة: «نريد تنظيف البلد» على لسان نموذج رجل الأمن الفاسد، وأكثر من مرّة وُصِفَ بـ«إهانة المجتمع السوري والمرأة السوريّة»، على العكس تماماً، فالمتابع لا تستند إلى قانون، بل إلى ممارسة أخلاقيّة (شريرة أو خيّرة) تختزلها مفردة «تنظيف».

في المقابل، قد يلاحظ المتابعُ لحلقات المسلسل جرأة الطرح، ليس في تناول قضايا الفساد فحسب، فهذه حيلة كانت أفرع المخابرات تسمح بمرورها في الأعمال الفنّية لامتصاص الاحتقان الشعبي منذ كان الرأي العام جبهة استهلاك فحسب، وإنّما كان الجديد في نقد مقولات أطلقها رأس النظام السّياسي، كالسخرية من «نظريّة المؤامرة»، التي طالما روّجها بشّار الأسد. كما قدّم المسلسل مشاهد كشفت أساليب أفرع المخابرات في اعتقال السوريين وتلفيق تهم الإرهاب لهم، فافقد العرض تهمة «الإرهاب» مصداقيّتها، التهمة التي تمسّك بها، ولا يزال، رأس النظام لتبرير إجرامه طوال سنوات بحقّ الشّعب السوري. ولعلّ المسلسل، الذي لم يحصل على موافقة جهة رقابية تابعة للنظام، ولقي هجوماً من إعلاميين وجهات ثقافيّة مُقرّبة من النظام، لم يطرح، كما أشيع عنه من جهات محسوبة على الثّورة، «مساواة الجلّاد بالضحيّة»، بل اتّكأ العمل الدرامي على عتبة المشترك الإنساني بين الجلّاد (رجال المخابرات) والضحيّة (الشعب السوري) ليدين عبر مقاربات إنسانيّة ممارسات الجلّادين، ويكشف عمق الشخصيّة السّلطويّة «النّذيوية»، لإدانتها كلّ مرّة.

ولعلّ المسلسل لم يرتكب أيضاً ما وُصِفَ به «إهانة المجتمع السوري والمرأة السوريّة»، فؤكّد أنّ مبادرة تغيير الواقع قد يلاحظ أن لا إمكانيّة لتوجيه إدانة إلى امرأة واحدة من شخصيّات العمل، حتى إلى نموذج المرأة التي تضطرّها أجهزة الاستخبارات إلى أن تقدّم جسدها سلعةً، بل حمّل المسلسل فساد رجل الأمن مسؤوليّة الانحراف الاجتماعي، ورصد نماذج ابتزاز رجل السلطة للمرأة، لإدانة السلطة ورجالها. إذاً، فالمسلسل لم يُبرّئ ساحة النظام، بل أشار صراحة على لسان إحدى الشخصيّات إلى «فساد منظومة السلطة» كلّها، وفضّح أدوات المنظومة في التحكّم بمصائر السوريين، وربط بين الإجرام ومسؤوليّة الجهة الأعلى في هرم السلطة، الجهة التي تُكرّر مقولة: «هازا البلد إنذا.. إلنا».

ولعلّ من أهم الرسائل التي تضمّنها العمل، رسالة فساد النموذج الأبوي للسلطة السّياسيّة، وتناقضها، إذ بدا رجال السلطة: «كنعان»، و«أبو مصطفى»، و«المقدم إبراهيم»، صادقين وأصحاب مصلحة حقيقيّة في ممارسة المنع لحماية أبنائهم الحقيقيين في المسلسل، فيما هم غيرُ صادقين وليسوا أصحاب مصلحة في ممارسة السلطة (المنع لحماية الشعب)، بل اقتضت مصلحتهم تصنيع المواد المخدّرة والاتّجار بها، وبيعها للشعب، وجاء على لسان شخصيّة مخابراتيّة («ابو مريم»، في الحلقة الـ30) وهي تستعرض منتجها من المادة المخدّرة: «الله يخليلنا العميد». هل هذه رسائل تُصَبُّ في مصلحة نظام الأسد؟

(كاتب وشاعر سوري)

فلسطين في المغرب قضية وطنية

عبد القادر الشاوي

لطالما تغنّى التقدّميون واليساريون المغاربة بالقضية الفلسطينية، منذ أواخر الستينيات، قضيةً وطنيةً في مستوى باقي القضايا الوطنية الأخرى التي كانوا يُناضلون من أجلها، بحسب الاختيارات الأيديولوجية ذات الطابع التعبوي، قوميةً اجتماعية، وطنية وماركسية يسارية، في العموم، واعتماداً على الأطر التنظيمية التي قادت حركاتهم النضالية، من خلال بناء مركزي عماده ونظامه الحزب الطليعي، وفي ظروف خاصة ومتنوعة تحكّمت فيها جملة من الشروط الاستثنائية، طابعها القمع، ومعه التضييق المُمَنْهَج الذي حوصرت به منذ 1965، في مختلف مجالات العمل الاجتماعي وساحات النضال الوطني.

وقد تأسّس الوعي بالقضية الفلسطينية، رغم أنّ المشروع الوطني والإسلامي فيها قديم، وله سياقه التاريخي المرتبط بالعقيدة والنضال المشترك، انطلاقاً من المرحلة التي تحوّلت فيها القضية الفلسطينية من عمل فدائي محكوم بتيارات الفكر والعمل الديني والقومي، فضلاً عن الارتباط بالسياسات الرسمية التي كانت تحدّدها وتعمل بمقتضاها دول الجوار، إلى قضية رفع الكفاح المسلح في وجه المحتلّ الغاصب، ولا ترى بديلاً عنه أسلوباً في تحرير الأرض والإنسان، كما كان مسلماً به بعد هزيمة 5 يونيو (1967). بروز هذا النوع من الوعي ذي الطبيعة القومية التحررية، مع «الطبيعة الثورية» لبعض حركاته، بحسب الأوضاع القائمة أو المتغيرة، في أكثر من بلد مغاربي، لم يكن عفوياً أو خلواً من أيّ تأثير لبعض الأهداف التي ارتسمت في أفق العمل السياسي وفي الممارسة، وفي مقدّمتها أهمية استغلال المجال الشرعي، رغم الأوضاع الاستثنائية وحدّتها، للمطالبة بعودة المشروعية التي تأسّست على عنصرين بارزَيْن في الفكر والعمل السياسيَّيْن نفسه، هما: السعي إلى تحقيق الأماني الوطنية التي كانت في أساس النضال السياسي بالنسبة إلى بعض الحركات السياسية الوطنية، والعمل من أجل الديمقراطية التي تعرّضت في نظر جيل من العاملين في سبيل الاستقلال المقرون بالإصلاح إلى شعور بالفشل المرير، نفسياً وعاطفياً، في استكمال ما كان في الاعتبار امتداداً لما سبقه عملاً ونضالاً، أي ما كان يُعرف بـ«مهمّات التحرّر الوطني». وبناء الدولة الحديثة على أسُس لطالما عملت الحماية الاستعمارية على تقويضها والحيلولة دون قيامها.

ومن المفهوم أنّه إزاء الظروف الاستثنائية التي قوّت الانغراف بالسلطة وبرّرت التحكّم الاستبدادي، لم يكن من المتوقع في التفكير السياسي الذي صاحب تلك المرحلة، بحسب المنطق والسياق، إلا الإصلاح أو الثورة للتعبير الواضح، وهو ما أوجبته النظرية والمعتقد الأيديولوجي أيضاً، أنّ التطور الاجتماعي والسياسي يتطلب استراتيجية أخرى لقيادة النضال (الصراع الطبقي) على مستوى مختلف أو متجدد، تُمثّل لبعضهم في المطالبة بإسقاط «الاستثناء» والعودة إلى جادّة العمل الديمقراطي، وهذا هو الاختيار العلني الشرعي، بينما اختار بعضهم الآخر، بتأثير من بعض الصيغ التحريضية المُخَمْلَة بالتمرد والاندفاع، أسلوباً مختلفاً، بناء على التعارض المطلق مع الواقع القائم، لم يجد له هدفاً آخر إلا في الثورة أو في الثورة المَحْلُوم بها. وفي مقابل هذا، صار من المؤكّد أنّ الفعل السياسي الملموس، لمختلف المكوّنات المحاصرة، الذي قوامه الارتباط بالقوات الشعبية أو بالجماهير أو بالطبقات الأساسية في المجتمع... إلخ، أصبح يتعلق بما يعبّر عنه في اللغة السياسية المباشرة وبالوعي النقدي المتحفّز بـ«البديل»، أي بما يشبه «النقيض» على مستوى الأفكار والتصورات والبرامج لأطروحة الأوضاع السائدة، والممارسات المطبّقة.

ولأول مرّة في التاريخ السياسي لما بعد تجارب الاستقلال، أصبح الحديث عن الصراع الاجتماعي (الطبقي) يُوَلّدُ مفردات، بل مصطلحات، بعضها منحوتٌ وبعضها الآخر مُبتدَع، هي بحسب مناخ المرحلة، الأنسب للتحوّل الذي فُرض على كثير من القوى الاجتماعية المنظّمة التي أُقصيت من جميع الأدوار وجُرّدت من جميع الوظائف أيضاً، بما فيها التي منحها إياها الدستور حين أوْكل إليها تنظيم الناس وتوعيتهم. فكانت تلك المفاهيم ثلاثةً: التعادلية والمشروعية، الاشتراكية العلمية، الثورة الشاملة. ما يجب استحضاره في هذا المناخ، ومن الصعب أن يُنسى من بين البدائل المطروحة، تلك المحاولات التي جعلت من العنف المباشر أسلوباً حاسماً لإسقاط السلطة السائدة، وهو ما تمثّل في الانقلاب العسكري، فعرف المغرب منه رسمياً، على سبيل المثال البارز، انقلابين فاشلين متتاليين (يوليو/ تموز 1971، أغسطس/ آب 1972)، وتمثّل أيضاً في ما عُرف في أوائل السبعينيات بـ«البلانكية» التي فجّرت عملاً مسلحاً في منطقة في الأطلس المتوسط، فلم ينجح لأخطاء كثيرة في إيجاد البؤرة الثورية التي عُوّل عليها كي تجذّر الجماهير الشعبية وتشعل نار الثورة. وعلاقة هذا بعوامل التأثير الخارجية، التي وفّرت ما يمكن الاصطلاح على تسميته بالغطاء السياسي والإيديولوجي، جَعَلَتْ القوى العاملة في سبيل الإصلاح والثورة، بالحمولة التي كانت لهما في مرحلة النهوض القومي قبل الهزيمة، تُسارع في البحث عن التبريرات، التي باعتمادها المرجعي يجوز أن تتحوّل الأحالة عليها إلى عامل من العوامل المساعدة، نظرياً وعملياً، على البعث والاستنهاض أو التأطير والتعبئة - التجنيد، بوصفها زوجيْن متضامنيْن، يرتسمان حتماً في أفق التطوّر دعامتين لكلّ حركة سياسية طليعية في الدولة وفي المجتمع. والأكثر أهمية أنّ الأحالة على تلك العوامل لم تكن تثير في الأذهان أيّ شعور بالتبعية للغير أو بالولاء لأجنبي أو بأيّ شكل من أشكال التضامن المحسوب على العقيدة الدينية أو الأيديولوجية على سبيل المثال. وبناء على ذلك، احتلت القضية الفلسطينية مركز الصدارة في التبشير بالمقاومة وحتمية الانتصار، فضلاً عن الأشكال المصاحبة لذلك مثل الأهمية الاستثنائية التي أُسْنِدَت إلى مفهوم التنظيم في إنجاح الفعل السياسي الثوري أو العسكري الوطني في كلّ محاولة تُرَتّجَى لإنجاح الإصلاح أو للقيام بالثورة. لذلك، من خلال القضية الفلسطينية، كانت القوى ذات الطابع الوطني أبلغ من غيرها في التعبير الصريح عن المناصرة التامّة للفعل المقاوم، والتأكيد على دعمها المطلق له بالوسائل المتاحة، بينما تَوَسّعت القوى اليسارية في التعبير عن عوامل أخرى، خصوصاً بعد أن أصبحت القضية الفلسطينية قضية وطنية بالنسبة إليها أيضاً، بَدَت الإحالة عليها من قبيل حشد العوامل الثورية الفعّالة القادرة بافتراض حالم على توليد المدّ الثوري، حيثما كانت الثورة ضرورية أو واردة بحسب التحليل الملموس للواقع، وتحقيق التضامن الأمَمي، والسعي إلى إقامة المجتمع الاشتراكي، وهكذا...

يتّضح من هذا أنّ الأساس العام لمختلف الإحالات على هذا البعد الوطني أو ذاك هو الانتماء إلى الفكر الوطني القومي، ثمّ الماركسي، بتأثيرهما القوي على فئات مجتمعية عريضة انتظمت في كتائبها وحوّلتها، في بعض المراحل، إلى قوّتيْن ماديتيْن فاعلتيْن، قبل أن ينتهيا، إلى هزائم متراكبة وتضحيات جمّة عطّلت جميع القدرات التي بشّرت بمختلف أشكال التغيير. ولواحدنا أن يتساءل: ما الداعي إلى ثُنُوت تلك الإحالات، ولأيّ هدف من الأهداف المدركة كان تصلّح؟ يتمثّل الجواب في إسهامها، من ناحية، في خلق مناخ سياسي وطني أفاد كثيراً، في ضوء شعارات تبشيرية ملتهبة، في تجاوز حالات من التضييق، والكبت السياسي، والمنع الإداري، أطفئ على العمل السياسي المعارض بفعل عوامل استثنائية، توخّت مصادرة الديمقراطية في المهد. من ناحية ثانية، أسهمت في التعبير عن وحدة المصير، والعمل الإنساني التقدّمي الذي كان عليه أن يشيّد اختياراً أشتراكياً يصارع مختلف الأشكال الاستبدادية، التي أفرغت المطالب الوطنية والتقدمية من حمولتها الفعلية والرمزية، تلك التي كان في مقدمة أهدافها البعيدة، منذ أن كان التناقض الأساسي لها مع الحماية الاستعمارية، بناء المجتمع العادل المشمول بالتقدم والرفاهية.

(كاتب ودبلوماسي مغربي)

> من خلال القضية الفلسطينية، كانت القوى ذات الطابع الوطني في المغرب أبلغ من غيرها في التعبير الصريح عن المناصرة التامّة للفعل المقاوم

اللغة الأبويّة والحرب على غزّة

سامر خير احمد

القطع في الرأي أبرز سمات اللغة الأبويّة التي تقمع في خلفية مشاهد الحياة السياسية العربية، فلا يقول واحدنا «أنا أظن كذا وكذا»، و«رأيي الشخصي كذا وكذا»، بل يعتبر ما يقوله صحيحاً بالمطلق؛ كأنّه مرآة الحقيقة التي تنتظرها جموع النّاس من بنات أفكاره النيّرة، وعلمه الواسع، وعقله الراجح، وبصيرته الثاقبة، من دون حاجة لافتراض أنّ ما يقوله «ربما» لا يكون صحيحاً، تلك اللغة لا تتوقف عند المحللين، بل تنسحب على رجال السياسة وحركاتها وقواها، وفي تلك المنطقة تتجلى أسوأ نتائجها، منذ أحداث «7 أكتوبر»، بدأ أنّ الأطراف الفلسطينية المتعارضة التي يفترض أنّها جميعاً تريد تحقيق الأهداف الوطنية العليا للشعب الفلسطيني استعملت أقصى درجات القطع في لغتها حول الحرب على غزّة، سواء لمصلحة تأييد المقاومة أو لومها، فكلّ منها مثلاً يتّهم الآخر بانعدام البصيرة، وعدم إدراك المصالح العليا، فيما ينعت نفسه بأفضل صفات سعة الأفق وحُسن التفكير، ما يعني افتراضه أنّ مخالفيه غوغائيون، مدفوعون بعواطفهم، ويتّخذون مواقفهم من دون تمعّن أو تفكير.

لذا تتكرّر كلمة «غوغائيون» من دون غيرها عند نقد وجهات النظر المخالفة في العالم العربي، ويبرّر مطلقو تهمة «الغوغائية» استعمالهم المصطلح بالدفاع عن مصالح الأوطان في مواجهة الذين لا يفهمونها، ولا يتوفّرون على مؤهّلات تمكّنهم من المشاركة في تحقيقها. هنا، ينطوي المشهد على بُعد هزلي: ففي إسرائيل، حيث للتنافس البرامجي بين الفرقاء السياسيين معنى ونتيجة، لأنّه يقود إلى تشكيل الحكومات ورسم مسيرة الدولة، لا تسمع أحداً يصف الآخر بالغوغائية، بين التيارات السياسية الرئيسية، بل قال نتنياهو لخصومه الذين لا يقلّون عنه إجراماً ودموية، وهو يهمّ بوصفهم في كلّ شيء يُعرض عليهم رغم عدم معرفتهم السابقة به، ويمكنهم الحديث في أيّ موضوع، وتقديم رأي مبني على دراية وعمق، وتحليله ومقارنته بآراء الآخرين، وصولاً إلى صياغة استنتاجات قاطعة حوله. بينما لم نرَ أو نسمع حول الحرب على غزّة لا يختلف كثيراً عما يجري حول كلّ موضوع آخر: كلام تذروه الريح، فهؤلاء الذين يتحدّثون بلغة الحسم والقطع عن تداعيات الحرب في غزّة على العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي ومستقبل الشرق الأوسط، من دون معلومات أو بحث أو خبرات، لا يختلفون عن الذين يثرثرون حول مختلف المسائل اليومية والاجتماعية والعائلية في البيت والشارع والإنترنت.

ومن مثل تلك اللغة الأبويّة، التي تفسد النقاش والحوار وتمنع تهذيب الاختلاف، ينبغي أن يختبئ الحديث عن السياسة الفلسطينية، التي لم تتمكن حتى اليوم من صياغة مشروع وطني مُوحّد، يبدو شرطاً ضرورياً لإنجاز غايات وتطلعات الشعب الفلسطيني، على غير ما يفعل نتنياهو والمجرمون حوله.

(كاتب من الأردن)

> تسبّبت لغة القطع، عقوداً طويلة، في تعميق الشرخ بين القوى الفلسطينية

يمكن استخلاصه من جدّية تعامل الناس مع تلك الخيارات، أنّهم يتصرّفون كما لو أنّهم يفهمون في كلّ شيء يُعرض عليهم رغم عدم معرفتهم السابقة به، ويمكنهم الحديث في أيّ موضوع، وتقديم رأي مبني على دراية وعمق، وتحليله ومقارنته بآراء الآخرين، وصولاً إلى صياغة استنتاجات قاطعة حوله. بينما لم نرَ أو نسمع حول الحرب على غزّة لا يختلف كثيراً عما يجري حول كلّ موضوع آخر: كلام تذروه الريح، فهؤلاء الذين يتحدّثون بلغة الحسم والقطع عن تداعيات الحرب في غزّة على العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي ومستقبل الشرق الأوسط، من دون معلومات أو بحث أو خبرات، لا يختلفون عن الذين يثرثرون حول مختلف المسائل اليومية والاجتماعية والعائلية في البيت والشارع والإنترنت.

ومن مثل تلك اللغة الأبويّة، التي تفسد النقاش والحوار وتمنع تهذيب الاختلاف، ينبغي أن يختبئ الحديث عن السياسة الفلسطينية، التي لم تتمكن حتى اليوم من صياغة مشروع وطني مُوحّد، يبدو شرطاً ضرورياً لإنجاز غايات وتطلعات الشعب الفلسطيني، على غير ما يفعل نتنياهو والمجرمون حوله.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير

طارق نجم

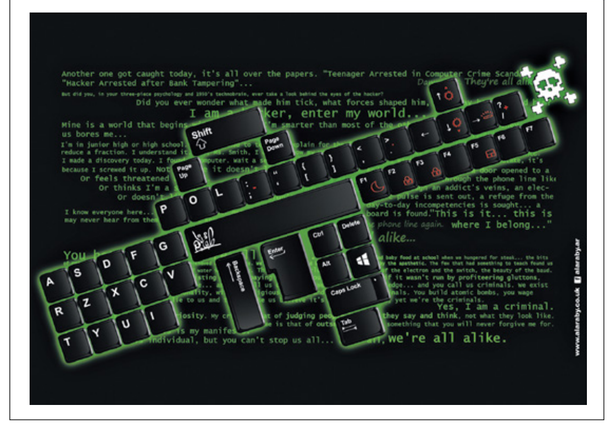
Another one got caught today, it's all over the papers. "Teenager Arrested in Computer Crime Scandal" "Hacker Arrested after Bank Tampering"...
Did you ever wonder what made him tick, what forces shaped him, the m
I am a hacker, enter my world.
Mine is a world that begins with school... I'm bored.
I'm in junior high or high school. I have to listen to teachers explain for the fifteenth time how to reduce a fraction. I understand it. "No, Mrs. Smith, I didn't do my homework yet... I know it's late, but I forgot." I made a discovery today. I found a computer. You know what's special about computers? They don't make mistakes. What they do is always their fault. They're not like me. Not like my father. Not like my teachers. Not like anyone I know.
Or feels threatened by me: Threatened by a thirteen-year-old mind that's smarter than most of them.
Or thinks I'm a criminal. Maybe I am. I don't know. I don't know what I am. Maybe someday I'll find out, maybe I won't. Maybe someone will help me find out, maybe they won't. Maybe someone will show me the way, maybe they won't. Maybe someone will say, maybe they won't.
I know everyone here... even those who say they like me, secretly they know me. They say and think, not what they look like, but what they want to see. They want everything but the truth. They want illusions, they want lies. They want to be fed sugar, they want to be told sweet little lies. They will never forgive me for being smarter than they are. Yes, I am a criminal. My crime is curiosity. My crime is that I am curious. My crime is that I refuse to be like you. My crime is that I refuse to be like you. My crime is that I refuse to be like you.
You... you are all alike... you are all the same... you are all the same... you are all the same...
Mine is a world that begins with school... I'm bored.
I'm in junior high or high school. I have to listen to teachers explain for the fifteenth time how to reduce a fraction. I underst

عن اليوم التالي لحرب غزّة واليوم الذي يليه

سعيد زيداني

في «اليوم التالي» تكون الحرب على غزّة قد وضعت أوزارها، وتكون القوات الإسرائيلية الغازية قد انسحبت من جميع أجزاء القطاع، ويكون القتال قد توقّف، والوقف المستدام لإطلاق النار قد تحقّق، وتكون المساعدات الإنسانية قد بدأت تتدفّق من دون عوائق ومن دون احتساب أعداد الشاحنات. وفي اليوم التالي أيضاً، يكون النازحون الغزّيون قد سارعوا في العودة إلى ما تبقّى من بيوتهم واستعادة ما تبقّى من محتوياتها. وفي اليوم التالي، ثالثاً، يكون قد بدأ إحصاء الخسائر البشرية والمادية وتقدير حجم التعويض المالي عمّا يمكن التعويض عنه من الخسائر الهائلة. وفي اليوم التالي للحرب، أخيراً، يكون قد أنجز ما وجب إنجازه في مستوى تبادل الأسرى والرهائن، كما في مستوى فكّ الحصار والترتيبات الأمنية على معبر رفح، وغيره من معابر. ولا تشرق شمس اليوم التالي من دون تحقيق كل ذلك (!) بكلمات أخرى، أولاً، اليوم التالي للحرب والقتال ليس على مرمى أسابيع أو أشهر قليلة، ويحتاج التبشير بقدومه إلى توافق أطراف كثيرة، محلّية وإقليمية ودولية ذات علاقة. ثانياً، قد يتأخّر أو يتعسّر قدوم هذا اليوم التالي كثيراً إذا أصرّت حكومة إسرائيل على تحقيق أهدافها المُعلنة بحسب تفسير رئيسها، بنيامين نتنياهو، الذي يضيف مفهوم المطلق إلى تلك الأهداف كلّها. وفي جميع الأحوال، لا تشرق شمس اليوم التالي من دون أن تعرف هوية من يحكم قطاع غزّة، بعد الحرب والقتال والانسحاب.

من يحكم غزّة في اليوم التالي للحرب؟ ... من الواضح والجلّي أنّ حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لا تستطيع الاستمرار في حكم قطاع غزّة بصورة حصرية أو رئيسة بعد الحرب وانتهاء القتال وانسحاب القوات الغازية، وذلك لثلاثة أسباب: يكمن الأول في استنزاف قدراتها خلال فترة الحرب. الثاني، وهو الأكثر أهميّة، يكمن في عدم قبولها من تلك الأطراف الخارجية التي ستقدّم الدعم اللازم لعملية إعادة الإعمار (واسعة النطاق وعالية التكاليف). أمّا السبب الثالث، فيكمن في حصّتها من المسؤولية عن الخسائر المروّعة، البشرية والمادية، لعملية عسكرية بادرت إليها يوم 7 أكتوبر. ومن ناحية ثانية، لن يكون في مقدور السلطة الفلسطينية حكم قطاع غزّة بصورة حصرية أو رئيسة بعد الحرب، لافتقارها أصلاً إلى شرعية الحكم، سواء في قطاع غزّة أو في الضفّة الغربية، ولافتقارها إلى القوى الأمنية الكافية والقادرة. والأكثر أهمية من ذلك كلّه عدم الترحيب بها من الغزّيين الذين أذهل كثيرين منهم عجزُها وتخاذُلها خلال فترة الحرب والقتال. ومن ناحية ثالثة، لن يقبل الغزّيون، بعد كلّ ويلات الحرب وأهوالها، في اعتقاد كاتب هذه السطور، وصايةً غير فلسطينية، عربيةً كانت تلك الوصاية أم دولية. وبناءً عليه، حكم قطاع غزّة في اليوم التالي للحرب مرهون بتوافق القوى السياسية الفلسطينية، الوطنية والمؤثرة، على تشكيل حكومة طوارئ، تشارك فيها أو تقبل بها كلّ من السلطة الفلسطينية وحركات المقاومة الإسلامية، وتكون مقبولة في الوقت ذاته من الداعمين لعملية إعادة الإعمار، التي من شأنها محاصرة الهجرة القسرية/ الطوعية، وتسريع عودة النازحين من الجنوب إلى الشمال.

ويشرق صباح «اليوم بعد التالي» هذا، حين يكون النازحون إلى الجنوب، وجنوب الجنوب، قد عادوا إلى ما تبقّى من منازلهم في الشمال، وشمال الشمال، وبعد أن تكون عملية إعادة البناء والإعمار قد انطلقت وعلى أشدّها. وفي اليوم بعد التالي، وبالتوازي مع عملية إعادة الإعمار، يتحتّم التوافق حول إنجاز المهام الرئيسة الآتية، ذات العلاقة بتجاوز واقع الانفصال بين شطري الوطن، وبإعادة بناء البيت الوطني الفلسطيني الجامع وهيئاته التمثيلية: أوّلاً، إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، المستحقّة منذ أكثر من 15 عاماً. وفي هذا الصدد، قد تكون فكرة الفيدرالية عاملاً مساعداً في إعادة توحيد العلاقة وتنظيمها بين الشطرين؛ قطاع غزّة والضفّة الغربية. ثانياً، مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية يجب أن يبدأ العمل الجدّي والحثيث لإعادة بناء المجلس الوطني الفلسطيني؛ البيت الوطني الفلسطيني الجامع، على أُسس ديمقراطية وتشاركية، بالانتخابات ما أمكن ذلك، وبالتوافق أينما يتعذّر عقد الانتخابات. وفي جميع الأحوال،

> لن يقبل الغزّيون، بعد كلّ ويلات الحرب وأهوالها، وصايةً غير فلسطينية، عربيةً كانت تلك الوصاية أم دولية

يجب أن يكون التمثيل من خلال العملية الديمقراطية هو الغالب والطاغي. ثالثاً، مباشرة بعد انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وغيرها من هيئات جامعة، يراجع المجلس الوطني الجديد، مراجعةً نقديّة، التجربة الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية، ويستخلص ما يلزم وما يجب من عِبَر، سواء على مستوى البرنامج السياسي أم وسائل النضال الوطني أم علاقة الاتصال والانفصال بين منظّمة التحرير والسلطة الوطنية التي جاء بها «أوسلو»، ومجروراته من الاتفاقيات والتفاهمات.

وأخيراً، يقدّم التصوّر الموجز أعلاه الخطوط العريضة لما يتحتّم عمله فلسطينياً في اليوم التالي للحرب على غزّة، ولاحقاً، لغرض إعادة إعمار ما دمّرته الحرب الوحشية، ودمّرت كثيراً كثيراً، كما لغرض حكم قطاع غزّة بعد الحرب وإعادة ربطه بالضفّة الغربية، ولغرض إعادة بناء المجلس الوطني والسلطة الفلسطينية وتجديد الشرعيات التي تداعت وانهارت مع الزمن. غنيّ عن القول إنّ ما ورد أعلاه بشأن اليوم بعد التالي ليس جديداً، لكنّه يصبح أكثر وضوحاً وإلحاحاً بعد الحرب. وليس خافياً أيضاً أنّ مثل هذا التصور يفترض انسحاباً كاملاً للقوات الإسرائيلية الغازية من قطاع غزّة، وإنهاءً للحصار الخانق والظالم وطويل الأمد. هناك ما يبرّر مثل هذا الافتراض، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار تلك التغيرات الجدّية التي طرأت على مواقف دول وشعوب كثيرة، خصوصاً في أوروبا الغربية والشمالية والأميركيتيْن، باتجاه التعاطف مع المظالم والطموحات الوطنية الفلسطينية، وباتجاه النفور من الدولة الصهيونية، بسبب ما ارتكبته، وما ترتكبه، من الفظائع والجرائم. وختاماً، إلى جانب ويلات الحرب وأهوالها على غزّة، وحصادها المرعب وغير المسبوق من الأرواح البريئة والأعيان المدنية (كما يعرّفها القانون الدولي)، هناك فسحات أمل وأبواب نجاة، يؤشّر عليها التصوّر أعلاه بشأن مهام اليوم التالي للحرب والقتال، واليوم الذي يليه. فما أحوجنا اليوم، نحن الفلسطينيين الحائرين إلى ذلك الدليل الذي يُوجّهنا ويضبط إيقاع خطواتنا على الطريق نحو الخلاص الوطني.

(أستاذ الفلسفة في جامعة القدس)

انكشاف الأمن القومي العربي لحماية إسرائيل

لميس أندوني

ما حدث ليلتي 13 و19 إبريل/ نيسان كان أبعد وأخطر من مجرّد خرق الأمن القومي العربي، المُختَرَق أصلاً، إذ جرى استبدال مفهوم الأمن القومي العربي بـ «الأمن القومي الصهيوني»، وانطلقت نواة إنشاء حلف عسكري عربي إسرائيلي مبنيٍّ على أشلاء الغزّيين، كلّ عربي وإنسان كان ضحية المشروع الصهيوني. صحيحٌ أنّ مُرور المُسيّرات والصواريخ الإيرانية باتجاه إسرائيل يدلّ على غياب الاحترام لسيادات دول عربية على أراضيها، لكن هذه السيادات مرهونة أصلاً باتفاقيات أمنية عسكرية مع كلّ من أميركا وإسرائيل. فما شهدناه من صمت إلى تواطؤ، بل تعاون عربي، يثبت مجدّداً أنّ الأمن الوطني لكلّ دولة على حدة، والأمن القومي، لا وجود لهما إذا كان المطلوب إثبات الوفاء لسادة الاستعمار في واشنطن والعواصم الغربية. لم يستطع رؤساء الغرب إخفاء ابتهاجهم بنجاح مشاركة العرب في إسقاط نحو 300 من المسيّرات والصواريخ الإيرانية فوق أراضٍ عربية، وبتعاون بعض الدول الغربية معها، مبشّرة بحلف غربي عربي إسرائيلي للدفاع عن إسرائيل. كان وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، أكثرهم وضوحاً، حين بدا محتفلاً بهذا «الإنجاز»، وتوظيفه مُبالغاً في أهميته الدفاعية، بقوله إنّه «لولا عرقلة الغرب وبعض العرب أسلحة الطيران الحربي الإيراني لكان هناك مئات من الجرحى والضحايا الإسرائيليين». وقد هدفت تصريحات كاميرون إلى استعادة إسرائيل صورة «الضحية» بعد تداعي صورتها في الغرب نتيجة سلسلة مجازر حرب الإبادة ضدّ أهل غزّة، ووحشيتها في الضفّة الغربية والقدس، بادعاءات كاذبة بنجاح تدخّل الغرب، وبعض العرب في منع إيران من ارتكاب «مجزرة» ضد الإسرائيليين. فهو يعرف تماماً أنّ إيران أبلغت الولايات المتّحدة مسبقاً بعمليتها محدودة التأثير. كما أنّ إيران لم تكن تحتاج مئات المُسيّرات والصواريخ لإحداث خسائر بشرية بين الإسرائيليين، أي تعمّدت عدم حدوث ذلك، لكنّ التضليل مهم لتسويق الاستراتيجية الغربية الصهيونية لتشكيل تحالف عسكري إسرائيلي عربي، في مواجهة «الخطر الإيراني»، وتصبح إسرائيل ضامنة أمن العرب ومستقبلهم.

مجريات الأحداث تفرض سؤالين: ما تأثير استعراض القوى الإيراني على مستقبل حرب الإبادة في غزّة؟ ما تأثيره على مجمل القضية الفلسطينية؟ ... لم تتحرّك إيران ولم تنفّذ الاستعراض الجوي المثير لإنقاذ غزّة، لكنّها تحرّكت ردّاً على قصف قنصليتها في دمشق، ما أغضب كثيراً من الفلسطينيين. غير أنّ إيران دولة تحاول فرض سيطرتها إقليمياً، وفي الوقت نفسه، هي الوحيدة التي تدعم المقاومة المسلّحة الفلسطينية، إذ إنّ ذلك من شروط شرعيتها، منذ انتصار الثورة الإيرانية (1979)، لكنّها لن تضحّي بمصالحها لتحرير فلسطين. أمّا التوتّر الإقليمي الذي أنتجته حرب الإبادة ضد فلسطينيي غزّة، واستمرار طهران في الدعم السياسي والعملي لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، قبل الحرب وخلالها، مهما كانت دوافعه، كانت سبباً رئيساً في استهداف إسرائيل أهدافاً إيرانية في سورية وداخل إيران، فمنذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 تمكّنت إسرائيل من اغتيال 18 من القادة الميدانيين للحرس الثوري الإيراني. أيّ أنّ المواجهة الإيرانية الإسرائيلية غير منفصلة عمّا يحدث في فلسطين، وإن كان الدافع المباشر لإيران ضرورة الردّ على قصف قنصليّتها في دمشق وتغيير قواعد الاشتباك مع إسرائيل، ومن الضروري فهم هذا الرابط بين الأحداث لفهم تداعيات الغياب العربي والتخلّي عن الفلسطينيين، وحتى التخلّي عن الدفاع أو حماية سيادة الدول العربية، على القضية الفلسطينية، فالمقاومة لا تستطيع التخلّي عن الدعم الإيراني، ومن السهل القول إنّ عليها أن تعتمد على نفسها، والتواطؤ العربي الذي تكشّف في صورة مُهينة عمّق شعور الفلسطينيين بعزلتهم بالرغم من اتساع الدعم لهم بين الشعوب والمثقّفين في الغرب والعالم. فليس مطلوباً من الفلسطينيين معاداة إيران، حتى لو شعر كثير منهم بالخذلان، ولا الاعتماد عليها

> مع كلّ التداعيات السلبية لانكشاف تطويع الأمن القومي العربي لصالح إسرائيل، لم تقزّم المواجهة الإيرانية الإسرائيلية القضية الفلسطينية

حليفاً مبدئياً. المطلوب رؤية فلسطينية تحدّد ماهية الاستفادة من التناقضات الإقليمية والدولية. بدت الدول العربية ضعيفة وهزيلة، فيما استمرّ الفلسطينيون في مواجهاتهم اليومية مع الاحتلال، بينما شعرت الشعوب العربية نفسها مكبّلةً، فمقاومة الاحتلال قراراً يفرض نفسه أسهل من تحرّك جماهيري يفتقد إلى قيادات قوية، لأسباب مفهومة، منها القمع الرسمي وخشية الانجرار نحو الفوضى في ظلّ هيمنة إسرائيلية تكشّفت في صورة مذلّة خلال جولتي المواجهة الإيرانية الإسرائيلية، والأردن أوضح مثال على ذلك. فالدولة الأردنية مشلولة نتيجة ارتباطها بمعاهدة سلام مع إسرائيل، واتفاقيات رهنت قطاعات حيوية بعدوّ صهيوني يبتزّ الأردن في أمنه وحقوقه المائية المشروعة، فيما فرضت المعاهدة العسكرية الأردنية الأميركية، التي وُقّعت خلال عهد الرئيس السابق دونالد ترمب، إسقاط مُسيّرات وصواريخ إيرانية، مقابل سكوت مُطْبِق على مرور الصواريخ الإسرائيلية المتّجهة إلى إيران فوق أرضه.

المشكلة لا تكمن في التبعية الأردنية لأميركا فحسب، وإنّما في فشل النظام العربي بالحفاظ على الأمن القومي ورهنه بمصالح واشنطن، فالأردن أضحى ضعيفاً أمام الابتزاز الأميركي والإسرائيلي، فيما تدفع واشنطن دولاً عربية غنيّة نحو تطبيع تحالفي مع إسرائيل، بل وتموّله، فإن كان الذلّ العربي الرسمي زاد من وقع حرب الإبادة المُحيط للشعب العربي، إلا أنّه يجب أن يكون دافعاً للاستمرار في مناهضة التطبيع. فجزء من الشلل هو نتيجة لمعاهدات التطبيع، لكن ذلك كلّه لم ولن ينهي القضية الفلسطينية. لنتذكّر ذلك، فالتضحيات الفلسطينية مستمرّة ويجب ألّا تذهب هباء.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

هذا التصعيد في الأزمة الإثيوبية الصومالية وفرص التسوية

الشافعي أبتدون

دخلت العلاقات الإثيوبية الصومالية في منعطف جديد بعد آخر أزمة دبلوماسية اشتعلت بتوقيع أديس أبابا مذكّرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال (صوماليلاند) الانفصالي في مطلع يناير/ كانون الثاني الماضي، ما دفع مقديشو إلى استدعاء سفيرها من أديس أبابا. لكن الخلافات سرعان ما تصاعدت حدّتها بدل أن تخبو جذوة الأزمة، بعد توقيع اتفاقية بين وزير المالية في بونتلاند، محمد فارح محمد، ووزير الدولة للشؤون الخارجية الإثيوبية، ميسغانو أرغا، ما دفع حكومة مقديشو إلى طرد السفير الإثيوبي لدى الصومال، وإغلاق قنصليات إثيوبيا في كلّ من جروي (عاصمة بونتلاند) وهرجيسا (عاصمة أرض الصومال). في المقابل، التزمت إثيوبيا الصمت إزاء ما يتعلق بتفاقم خلافاتها مع الحكومة الفيدرالية، ولم تعلّق حتى كتابة هذه السطور على طرد سفيرها، ما يوحي بأنّ أديس بابا تدرس خيارها للردّ على موقف مقديشو، التي يبدو أنّها آثرت خيار التصعيد الدبلوماسي، وهو ما ترى فيه حقّاً طبيعياً لحماية استقلالها ووحدة أراضيها، ومواجهة ما تصفه بـ «التدخّلات الإثيوبية الفجّة» في شؤونها الداخلية منذ عقود. تُعدّ إثيوبيا لاعباً رئيساً في منطقة القرن الأفريقي، ومارست سياسة التدخّل في الشأن الصومالي منذ انهيار الدولة المركزية في الصومال عام 1991، كما شاركت في هندسة النظام الفيدرالي المعمول به في الصومال، وسعت إلى إضعاف الحكومات المركزية في مقديشو بالتعاون مع الحكومات المحلّية، خصوصاً كيان أرض الصومال وولاية بونتلاند، بممارسة ضغوط على الحكومة الفيدرالية، وتوفير الدعم لتلك الولايات عند بروز أيّ خلاف سياسي بين الولايات الفيدرالية والحكومة المركزية في مقديشو. وتقف عدة أسباب وراء طرد السفير الإثيوبي من الصومال وإغلاق القنصليات الإثيوبية، الذي عُدَّ مؤشّراً حقيقياً لانهيار جهود الوساطة ومحاولات التقريب بين الصومال وإثيوبيا، منذ توقيع مذكرة التفاهم بين أرض الصومال وإثيوبيا في يناير/ كانون الثاني الماضي، وتعزو مقديشو أسباب اتخاذها قرار طرد السفير الإثيوبي إلى استمرار الخروق الإثيوبية في الشأن الداخلي الصومالي، من خلال التنسيق مع الولايات الفيدرالية عبر توقيع اتفاقيات اقتصادية وأمنية، من دون علم السلطات المركزية في مقديشو، وتبنّيها سياسة «التجاهل» لمطالب مقديشو بشأن التوقّف عن تدخّلاتها والانسحاب من الاتفاقيات الطرفية مع الولايات الفيدرالية (أرض الصومال وبونتلاند). كما أنّ أطرافاً إقليمية لها اليد الطولى في تأجيج النزاع بين الصومال وإثيوبيا، ولها صلة مباشرة أو تأثير قوي في سياسات الدول الإقليمية، خصوصاً إثيوبيا وأرض الصومال وبونتلاند، التي تربطها سياسة متّصلة ذات توجّه واحد، هدفها إضعاف مكانة السلطة المركزية في مقديشو، في مقابل استقواء الولايات الفيدرالية بإثيوبيا في صراعاتها مع الحكومة الصومالية.

أثارت الاتفاقية التعاونية بين مقديشو وأنقرة في 8 فبراير/ شباط الماضي أزمة إقليمية، وقلق دول خليجية (السعودية والإمارات) بشأن مستقبل الحضور التركي في البحر الأحمر عبر مياه الصومال، ويبدو أنّ تلك الأطراف حرّكت قيودها في الإقليم (خصوصاً إثيوبيا وبونتلاند التي لديها شراكة أمنية مع الإمارات) بهدف فرض قطيعة بين الحكومة الفيدرالية من جهة، وبونتلاند وأرض الصومال من جهة أخرى، ولقطع الطريق أمام تمرير الاتفاقية الأمنية التركية الصومالية وتنفيذها، التي بموجبها سترسل تركيا فرقاطة عسكرية إلى البحر الأحمر لحماية السواحل الصومالية. تتجه العلاقات المستقبلية بين الجارتين إلى سيناريوهات

> لم تشهد إثيوبيا مواقف جادة وصارمة من الحكومات الصومالية المتعاقبة كالتي تواجهها حالياً

واحتمالات عدّة ستحدد مستقبل التعاون الأمني والدبلوماسي، والتكامل الاقتصادي، وفق رؤية أبي أحمد، في المنطقة التي ترسمها سياسة استمرار التدخّلات الإثيوبية في الشأن الداخلي الصومالي، لكنّ حصول انفراجة بوساطة إقليمية متوقع في أيّ لحظة، مع بروز أطراف أخرى تسعى إلى حلّ الأزمة الإقليمية، خصوصاً جيبوتي وكينيا، وإقناع مقديشو بدخول مفاوضات مع أديس أبابا لفتح قنوات اتصال مباشر تقطع الطريق أمام محاولات كل من ولاية بونتلاند وإقليم أرض الصومال لتعميق الخلافات أكثر بين البلدين.

ختاماً، لم تشهد إثيوبيا مواقف جادّة وصارمة من الحكومات الصومالية المتعاقبة كتلك التي تواجهها حالياً، وهو سر استغراب رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، من صلابة الموقف الصومالي، والارتدادات العكسية تجاه تحرّكاته أخيراً، للوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأحمر. واستشاطت أديس أبابا غضباً من ردّة فعل الحكومة الصومالية، وشدّها الرحال نحو القاهرة وأسمرة، لتشكيل تحالف ثلاثي ضدها، وهو ما قد يغيّر قواعد اللعبة والتكتلات في القرن الأفريقي، وأصبحت إثيوبيا تواجه تآكل علاقاتها الدبلوماسية مع الجوار من جهة، ومع حلفائها التقليديين، في مقدّمتها الولايات المتّحدة، من جهة أخرى، خصوصاً بعد تصاعد وتيرة علاقاتها الدبلوماسية مع بكين وموسكو. لذا فإنّ مستقبل التعاون الدبلوماسي بين مقديشو وأديس أبابا يواجه مصيراً مجهولاً ومسارات وعرة، نهايتها القطيعة إن لم يبادر أحد الطرفين إلى كبح الانزلاق نحوها، وفرض انفراجة تذيب جليد التوتر بين الجانبين، وتجنّب المنطقة صراعات لا تُحمد عقباها.

(كاتب صومالي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads